عفرين بعد السيطرة التركية: تحوّلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

خير الله الحلو

Wartime and Post-Conflict in Syria (WPCS)

تقرير مشروع بحثي
١٠ تموز ٢٠١٩

عفرين بعد السيطرة التركية: تحوّلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية
خير الله الحلو
١٠ تموز ٢٠١٩

خير الله الحلو باحث سوري يعمل ضمن المشروع البحثي "زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا" في برنامج مسارات الشرق الأوسط، الذي يشرف عليه مركز روبرت شومان للدراسات العليا في الجامعة الأوروبية في فلورنسا. يركّز الحلو عمله على مناطق شمال سوريا.

تولّت مايا صوّان تحرير هذه الورقة البحثية.

منشوراتنا هي جزءٌ من مشروع "زمن الحرب وما بعد الصرع في سوريا" الذي يموّله الاتحاد الأوروبي،
وهو مشروع بحثي في برنامج "مسارات الشرق الأوسط" ضمن مركز روبرت شومان للدراسات العليا بالجامعة الأوروبية بفلورنسا.
يقدّم مشروع "زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا" تحليلاتٍ عمليةً واستراتيجيةً للآفاق، والتحدّيات، والتوجّهات، وخيارات السياسة العامة في زمن الحرب، وفي إطار التحضير لمرحلة ما بعد الصراع في سوريا.

إن محتوى منشورات المشروع هو من مسؤولية المؤلّفين حصراً.

عفرين بعد السيطرة التركية: تحوّلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

خير الله الحلو

الفهرس

ملخّص تنفيذي 4
مقدّمة 5
الجزء الأول: بناء نظام عسكري وأمني جديد 8
تركيا: المرجعية العليا في عفرين 8
الفصائل ضمن جيش وطني تحت إمرة أنقرة 10
تشكيل شرطة عسكرية لضبط الأمن 11
قوات الشرطة والأمن العام الوطني 12
الجزء الثاني: بناء هياكل حكم محلي جديدة ونخبة سياسية محلية جديدة 14
مجالس محلية جديدة لا تراعي التمثيل الصحيح 15
مجالس محلية بلا إرادة ونخبة سياسية جديدة مُقرَّبة من أنقرة 16
توفير الخدمات العامة 17
الجزء الثالث: واقع التغيّرات الديمغرافية 19
السكان الأصليون قبل معركة عفرين وأثناءها وبعدها 19
توطين مهجّري الغوطة وحمص قسراً 20
الجزء الرابع: تغيّر النظام الإقتصادي 21
تقييد الإنتاج الزراعي والصناعي 21
شراكات جديدة 22
إنشاء غرفة تجارة وصناعة 23
خاتمة 25

ملخّص تنفيذي

استطاعت تركيا بمشاركة فصائل الجيش الوطني الموالي لها السيطرة على عفرين، وبسط نفوذها الأمني فيها، وسط انتهاكاتٍ قامت بها الفصائل من نهبٍ وسلبٍ وخطف، واستيلاءٍ على ممتلكات المدنيين وترهيبهم خلال الأشهر الأولى، الأمر الذي دفع الأكراد إلى مغادرة عفرين.

وقد دعمت تركيا كلاً من الشرطة العسكرية والشرطة المدنية لفرض استقرار أمني نسبي في المنطقة، فاستطاعت بذلك إمساك خيوط اللعبة في عفرين على مستوى الفصائل، والشرطة العسكرية، وقوات الشرطة المدنية وأجهزتها المتنوّعة والمتخصّصة. وهكذا كرّست أنقرة مناخ "الفوضى المنضبطة"، فارضةً معادلةً أمنيةً قلقةً تتيح لها شروط التحكّم والتدخّل كافة، ما يعزّز لدى المجتمع المحلي في عفرين عوامل الخوف المستمر.

لم تفرض أنقرة نموذج حكم ذاتي في عفرين في دلالةٍ واضحةٍ على تفاهم أمني مع الروس ضمن مسار آستانة، الذي أفضى إلى الاتفاق على عدم تحويل المناطق الخاضعة للسيطرة التركية إلى منصّاتٍ بديلةٍ أو منافسةٍ للدولة السورية. وهكذا مارست تركيا سياسة "التوكيل والإشراف"، وأحدثت تغييراتٍ في نسبة التمثيل السكاني عند تشكيل المجالس المحلية في عفرين، فارضةً تقسيماً غير عادل كان للعرب حصّة كبيرة منه، وأُسُساً لوجود التركمان بصفتهم قومية في عفرين. هذا وأوجدت أنقرة نخبة سياسية كردية جديدة من الموالين لها، وأقصت التكنوقراط الأكراد عن العمل في المجالس المحلية.

إضافةً إلى التهديدات الأمنية التي تواجهها تركيا، ونتاج مسار المصالحات في الغوطة الذي أفرز تهجيراً للقوى المُعارضة في الغوطة الشرقية، دفعت أنقرة باتجاه ملء الفراغ الذي أحدثه نزوح أكراد عفرين وتهجيرهم، عبر نقل آلافٍ من أُسَر المقاتلين في الجيش الوطني وأقربائهم من العرب والتركمان إلى بيوت المدنيين الأكراد.

وقد تراجع الوضع الاقتصادي المرتكز إلى الزراعة أساساً، وغابت التنمية المحلية مقابل تكريس خطط الاستثمار لصالح التجار الأتراك الذين بدأوا ينشطون في عفرين، حيث وجدوا لهم سوقاً جديدةً. في المقابل، اتّجه قادة في الجيش الوطني إلى تشغيل أموالهم مع تجّار سوريين من أبناء الغوطة وحمص المهجّرين قسرياً.

مقدّمة

تقع عفرين في شـمال غرب سـوريا على الحدود مع تركيا، وتتبع إدارياً لمحافظة حلب، وتُعَدّ من أكثر المناطق الكردية صـلابةً من الناحية الاجتماعية نظراً إلى أن نسبة العرب فيها قليلةٌ ومندمجةٌ في المجتمع المحلي الكردي منذ فترة طويلة[1]. تمتاز عفرين عن باقي المناطق الكردية السـورية بغناها بفضـل مناخها الجيد وكثرة أمطارها، اللذين حوّلاها إلى غابةٍ من غابات الزيتون والأشجار المثمرة.

انسـحب النظام السـوري تدريجياً من منطقة عفرين ليسـلّمها، في العام ٢٠١٣، لوحدات حماية الشـعب الكردية، التي تعتبرها تركيا امتداداً لحزب العمّال الكردسـتاني ومنظمةً إرهابية. وفي كانون الثاني ٢٠١٤، أصـبحت عفرين واحدةً من ثلاث مقاطعات تتبع للإدارة الذاتية[2]. وعلى الرغم من سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي عليها، كانت مقصـداً للكثير من النازحين السوريين، ولا سيما من أبناء مدينة حلب[3] الذين عمدوا أيضـاً إلى نقل أعمالهم إليها. هذا وساعد غياب المعارك فيها بين الأطراف المتنازعة في قيام استقرار نسبي واضح للعيان، شكّل نموذجاً أفضل من النماذج الباقية التي خرجت عن سلطة النظام السوري وسيطرته.

بقيت الحال على ما هي عليه حتى تقدّمت وحدات حماية الشـعب نحو بلدات عربية عدّة في محافظة حلب أبرزها تل رفعت، في شـباط ٢٠١٦، وبسـطت سـيطرتها عليها في محاولةٍ لإنشـاء ممرّ يربط بين عفرين وشـرق نهر الفرات في المناطق العربية التي كانت واقعةً تحت سـيطرة فصـائل المعارضـة السـورية. فازداد التوتّر ما بين الوحدات الكردية وفصائل الجيش الحر، واندلعت معارك متواصلة بين الجانبَين، في حين تفاقم العداء بين العرب والأكراد نتيجة ما فعلته الوحدات الكردية، ما كان له تأثيرٌ على سـلوك الفصـائل المسـلّحة الموالية لتركيا بعد سيطرتها على عفرين.

اندلعت معركة السـيطرة على عفرين في بداية العام ٢٠١٨، بعد فشـل المفاوضـات بين موسـكو ووحدات حماية الشـعب الكردية، ورفض الأخيرة الانسـحاب من المنطقة وتسـليمها للنظام السـوري[4]. فما كان من روسـيا إلا أن سـحبت قاعدتها الصـغيرة بالقرب من كفر جنة في اتجاه منطقة تل رفعت، في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٨[5]، الأمر الذي اعتُبِر ضوءاً أخضر روسياً لتركيا لشنّ هجومها[6].

---

[1] وفد إليها السكان العرب من عشيرتَي البوبنا والعميرات كرعاة أغنام، وأتقنوا اللغة الكردية، وتزاوجوا مع الأكراد فيها.

[2] حينذاك كان الكانتونان الآخران للإدارة الذاتية الجزيرة وكوباني. تم تغيير هذه الكنتونات لاحقاً بموجب قانون التقسيمات الإدارية للفدرالية الديمقراطية لشمال سوريا، التي أُعلِن عنها في تموز ٢٠١٧. عن تطورات الإدارة الذاتية، أنظر: بدر ملا رشيد، "المظلة الكردية المفقودة في سورية.. بين التناحر على السلطة والاتفاقيات الهشة"، ورقة تحليلية (إسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠ آذار ٢٠١٩)، http://bit.ly/2X2173T

[3] وفد معظم النازحين من الأحياء الشرقية لمدينة حلب، ومعهم عددٌ من المسيحيين والأرمن من حيّ الميدان الذي كان منطقة اشتباك في حلب.

[4] على الرغم من دعم الولايات المتحدة القوي لوحدات حماية الشعب في شرق سوريا في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، أبلغت واشنطن هذه الوحدات في تموز ٢٠١٧ أنها غير معنية بعفرين، وأن المنطقة هي تحت النفوذ الروسي، مطالبةً إيّاها بالتوصّل إلى تسوية سياسية مع روسيا لتجنيب المنطقة هجوم تركيا المحتمل؛ مقابلة عبر الواتساب مع مستشار في وحدات الحماية الكردية، في ١٦ آذار ٢٠١٩.

[5] انتشرت الشرطة العسكرية الروسية في عفرين في ٢٠ آذار ٢٠١٧، بهدف منع أيّ مواجهةٍ ما بين الوحدات الكردية والقوات التركية وفصائل الجيش الحر، بحسب بيانٍ لوزارة الدفاع الروسية. للاطّلاع على المزيد، أنظر: الجزيرة، "روسيا تنشر قوات بعفرين السورية وتنفي إقامة قاعدة"، ٢٠ آذار ٢٠١٧، http://bit.ly/2LbZ2zS

[6] عبد الله الدرويش وحسن برهان، "وكالة تركية: روسيا سحبت قواتها العسكرية من منطقة عفرين شمال حلب"، *سمارت نيوز*، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٨، http://bit.ly/2X1phA5. أعلنت روسيا على لسان نائب رئيس لجنة الدفاع والأمن في مجلس الاتحاد الروسي فرانتس كلينتسيفيتش أنها "لن تتدخّل عسكرياً في حال وقوع مواجهة بين قوات الأسد والجيش التركي مع انطلاق عملية عفرين"، الشبكة السورية للإعلام المطبوع، "معركة عفرين تنزع الغطاء الدولي عن الوحدات الكردية"، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٨، http://bit.ly/2RuOVqW

أدّى تفاهم روسيا وتركيا حول عفرين إلى انهيار مناطق خفض التصعيد التي ضمنتها تركيا في مسار آستانة بشكل كامل[7]. فقد تزامن بدء معركة "غصن الزيتون" التي أطلقتها تركيا في عفرين، مع عملية قضمٍ واسعةٍ لمنطقة الغوطة الشرقية المشمولة في اتفاق خفض التصعيد. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أعلن عن عملية "غصن الزيتون" في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٨[8]، فيما حشد النظام والميليشيات الإيرانية قوّاتهما في محيط الغوطة الشرقية قرب دمشق، وبدأت روسيا قصفاً جوياً كثيفاً في ٥ شباط ٢٠١٨.

الواقع أن التدخّل العسكري التركي في عفرين شكّل مصلحةً مشتركةً لأطرافٍ عدّة. فتجلّت المصلحة الروسية في الانتقام من الوحدات الكردية كونها حليفاً للولايات المتحدة، ولأنها رفضت تسليم منطقة عفرين للنظام، فيما استفاد هذا الأخير بطريقةٍ غير مباشرةٍ وحقّق هدفه بتفتيت أبرز معاقل قوة الأكراد السوريين. أما تركيا فنجحت بتوسيع رقعة سيطرتها على مزيدٍ من الأراضي السورية.

أعلنت تركيا السيطرة على منطقة عفرين بشكلٍ كاملٍ يوم ٢٣ آذار[9]، بعد شهرين من القتال العنيف، حيث تكبّد الطرفان خسائر كبيرةً في الأرواح، وسقط مئات القتلى والجرحى من المدنيين جرّاء القصف الجوي والمدفعي للقوات التركية المهاجمة[10]، وإثر وصول هذه القوات إلى حدود منطقة الشهباء[11] التي انسحب إليها المقاتلون الأكراد[12].

بعد مرور أكثر من عامٍ على السيطرة العسكرية للجيش التركي على منطقة عفرين الحدودية، كيف تحاول تركيا إدارة هذه المنطقة، وما السياسات التي تنتهجها لتوسيع نفوذها فيها؟ هل تشير السياسات التركية في المنطقة إلى هيمنة أنقرة الكاملة أو إلى خطةٍ لضمّ منطقة عفرين إلى تركيا؟ ما القطاعات التي تتمتّع فيها السياسة التركية بالسيطرة الأكثر وضوحاً وقوّة؟

تناقش الورقة أولاً السلوك الأمني والعسكري التركي في عفرين، ودور الفصائل العسكرية التابعة للمعارضة السورية، والهيكليات الأمنية والعسكرية التي أحدثتها تركيا بهدف ضبط المنطقة. ثم تنظر في الحكم المحلي كأداةٍ لفرض أمرٍ واقعٍ جديدٍ في المنطقة يقوم على إنشاء طبقةٍ سياسيةٍ جديدةٍ مرتبطةٍ بتركيا، والعمل على ربط المجالس المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والخدمات العامة في تركيا بشكلٍ مباشر. كذلك تبحث الورقة في التغيير الديمغرافي خلال المعركة وبعدها، ودوره في عملية السيطرة على عفرين. أخيراً، ينظر البحث في التغييرات الطارئة على الاقتصاد المحلي في عفرين، ونتائجها على عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ثم يتناول الاستراتيجية الاقتصادية لتركيا في هذه المنطقة الحدودية.

---

[7] في ٤ أيار ٢٠١٧، اتّفقت روسيا وتركيا وإيران في آستانة على تثبيت أربع مناطق خفض تصعيد: شمال غرب سوريا (إدلب وجوارها)، وريف حمص الشمالي، والغوطة الشرقية، وجنوب سوريا.

[8] الجزيرة، "'غصن الزيتون'.. معركة لاستعادة عفرين"، ٢٠ حزيران ٢٠١٩، http://bit.ly/2IA0nPu

[9] يبدو أن تركيا اختارت ذلك التاريخ لأنه يصادف الذكرى ١٠٣ لمعركة جنق قلعة، التي انتصر فيها العثمانيون على بريطانيا وفرنسا. وأعلن الرئيس أردوغان في خطابٍ في تلك المناسبة انتصار الجيش التركي قائلاً: "العلم التركي يرفرف اليوم على عفرين". أنظر: يني شفق، "أردوغان: لقنّا درساً للذين يحاولون تأسيس دولة إرهابية على حدودنا"، ١٨ آذار ٢٠١٨، http://bit.ly/2MqtTeb

[10] سبوتنيك، "مقتل ٢٢٢ مدنياً على الأقل منذ بدء 'غصن الزيتون'على مدينة عفرين"، ١٠ آذار ٢٠١٨، http://bit.ly/2WWInrg

[11] منطقة الشهباء هي تسمية أطلقتها وحدات الحماية الكردية على القرى العربية التي سيطرت عليها في العام ٢٠١٦، أي منطقة تل رفعت وجوارها الواقعة بين منطقتَي الباب وعفرين.

[12] الجزيرة، "كل منطقة عفرين بقبضة الجيش التركي"، ٢٤ آذار ٢٠١٨، http://bit.ly/31cL4U8

يســـتند البحث بشـــكلٍ رئيسٍ إلى ثلاثة وأربعين مقابلةً، أُجريَت ما بين آذار وأيار ٢٠١٩، مع ســـكان محليين أصـليين، ونـازحين هُجّروا من الغوطة وريف حمص الشـمالي إلى عفرين ابتداءً من شـهر أيار ٢٠١٨، ومع قادة عسكريين وعناصر من الفصائل الموالية لأنقرة، وعاملين في الحقل الطبي، وفي فرق إغاثية[13].

[13] تراعي هذه الورقة سرّية عدم الكشف عن الأسماء بسبب المخاطر الأمنية المترتّبة على العسكريين في الفصائل، والمدنيين في عفرين أو أهالي الناشطين. ولابد هنا من الإشارة الى صعوبة الحصول على المعلومات من الكثير من الجهات العسكرية الفاعلة أو العاملين في المجالس المحلية، نظراً إلى خوف هؤلاء من الرقابة على الاتصالات التي تتحكّم بها تركيا.

الجزء الأول: بناء نظام عسكري وأمني جديد

في العام ٢٠١٢، بدأ النظام السوري انسحاباً تدريجياً من عفرين حتى انتهت الحال بوحدات حماية الشعب الكردية إلى السيطرة على كامل المنطقة في العام ٢٠١٣. وشكّلت الوحدات الكردية جهاز أمن داخلي (الأسايش)، كان بمثابة جهاز أمن وشرطة تنفيذية في كانتون عفرين، التي اعتُبِرَت فيها الإدارة الذاتية السلطة العليا. بعد آذار ٢٠١٨، تغيّر الواقع الأمني والعسكري الذي دام ستّ سنوات متواصلة، فتدخّلت تركيا بشكلٍ مباشرٍ لفرض سيطرتها أمنياً وعسكرياً، وعبر الفصائل السورية الموالية لها، ثم شكّلت كلاً من الشرطة العسكرية والشرطة المدنية.

تركيا: المرجعية العليا في عفرين

مع السيطرة على عفرين انشغلت وحدات خاصة تركية إلى جانب المخابرات العسكرية التركية، بوضع اليد على المقرّات الأمنية والعسكرية لوحدات حماية الشعب، واحتفظت بالوثائق كافة في الإدارة الذاتية[14]. بعدئذ أنشأت تركيا عدداً كبيراً من المقرّات العسكرية، وكانت لا تزال تبني، حتى تحرير هذه الورقة في أواخر حزيران ٢٠١٩، قواعد عسكريةً جديدةً يقع قسمٌ منها على الحدود السورية التركية، وآخر في مناطق شرق عفرين المقابلة لمنطقة الشهباء، التي تعتبر نقاط اشتباك مع الوحدات الكردية. أما أبرز تلك القواعد فهي مريمين، والمزرعة، وأناب، وكلبيري التي تُعَدّ أكبر القواعد العسكرية التركية في تلك المنطقة، إضافةً الى معسكر كفر جنة الذي يُجهَّز ليكون مهبطاً للطائرات المروحية التركية.

فضلاً عن ذلك، أنشات تركيا محطة استخباراتٍ تركيةً لتعقّب خلايا وحدات حماية الشعب الكردي وكشفها، علماً أن الاستخبارات تشرف أيضاً بشكلٍ مباشرٍ على عمل جميع الجهات الفاعلة الأخرى المُشارِكة في أمن المنطقة (أنظر أدناه)، والتي تُعَدّ السلطة العليا في عفرين.

هذا وأسّست تركيا فرقة المهام السورية التابعة للقوات الخاصة التركية في مديرية الأمن العام التركي، وهي القوة الأمنية التركية الضاربة في عفرين[15]، وتُعرَف محلياً بالكوماندوس التركي. تتألّف الفرقة من ١٢ وحدة موزَّعة على مناطق عفرين الإدارية، أما عناصرها فهي تابعة للإدارات الأمنية في أنقرة، وهاتاي، وغازي عنتاب، وكيليس، وأضنة. كذلك أنشأت تركيا وحدة مهام خاصة سورية (الكوماندوس السوري) تتبع للشرطة المدنية في عفرين، ولكنها عملياً تحت إمرة الاستخبارات التركية، وهي تنفّذ مهامها إلى جانب القوات الخاصة التركية عند إجراء المداهمات أو في حال اعتقال الخلايا التابعة للوحدات الكردية، بحسب شهادة اثنين من عناصر الشرطة المدنية في عفرين.

[14] بحسب شهادة مقاتلٍ مرافقٍ للقوات التركية، مقابلة عبر سكايب، في ١٢ آذار ٢٠١٩.
[15] الأناضول، "تركيا.. 'فرقة المهام السورية' تواصل حفظ الأمن في عفرين"، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٨، http://bit.ly/2KuGSZK

خريطة الانتشار التركي في عفرين

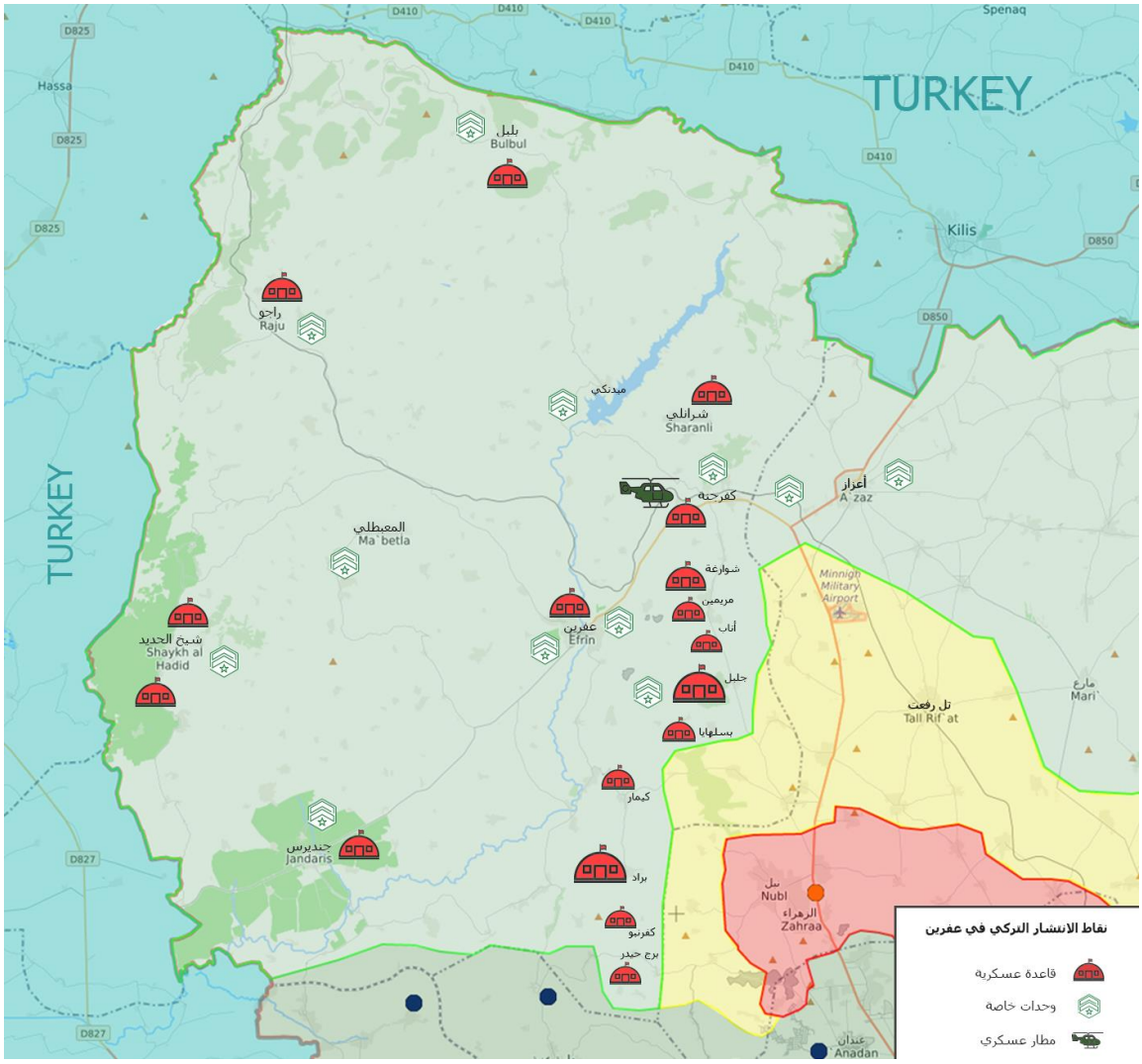

المصدر: الكاتب

وبذلك تكون تركيا قد ثبّتت مراكز أمنية وعسكرية تابعة لها بغية فرض سيطرةٍ كاملةٍ على عفرين، ووسّعت في الوقت نفسه تجربة هيكلة الفصائل السورية الموالية لها وضمّها تحت مظلّة الجيش الوطني، من منطقة "درع الفرات"[16] إلى عفرين.

[16] اتّخذت هذه المنطقة في ريفَي حلب الشمالي والشمالي الشرقي تسمية "درع الفرات"، التي أطلقتها تركيا في العام ٢٠١٦ على المعركة العسكرية لطرد تنظيم الدولة الاسلامية، والتي حقّقت هدفها هذا في آذار ٢٠١٧. ومن بين المدن الرئيسة في هذه المنطقة نجد جرابلس، وأعزاز، والباب.

الفصائل ضمن جيش وطني تحت إمرة أنقرة

شـــاركت فصـــائل "درع الفرات"[17] إلى جانب القوات التركية في معركة عفرين، علماً أن تركيا دمجت هذه الفصائل في أواخر العام ٢٠١٧ تحت مسمّى الجيش الوطني، برعاية وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقّتة. توزّعت فصـائل الجيش الوطني على فيالق ثلاثة) فيلق الجيش الوطني، وفيلق الجبهة الشـامية، وفيلق السـلطان مراد) [18]، ثم استوعبت الفصائلُ كلُّها، بما فيها جيش الإسلام وفيلق الرحمن، المهجّرين من الغوطة الشرقية تحت لواء الجيش الوطني. اعتمدت أنقرة على فصـــائل الجيش الوطني في الســيطرة على عفرين وطرد الوحدات الكردية، علماً أنها تدفع رواتب عناصـر هذا الجيش (التي يبلغ عددها الإجمالي ٣٠ ألفاً في مناطق النفوذ التركي في "درع الفرات" وعفرين)، من خلال واردات معبرَي جرابلس وباب السلامة، وتزوّد الفصائل بالذخيرة بشكلٍ مباشر.

لكن الجيش التركي، بعد سـيطرته على المنطقة، سـرعان ما ترك بعض فصـائل الجيش الوطني تنهب مدينة عفرين جهاراً نهاراً. واستمرت عمليات النهب بوتيرةٍ مرتفعةٍ حوالى أسبوعَين قبل أن تتراجع نسبياً مع إرسال تعزيزاتٍ من الشـرطة العسـكرية من منطقة أعزاز. إضـافةً إلى ذلك، اسـتولت فصـائل الجيش الوطني على ممتلكات المدنيين الأكراد[19] الذين لاذوا بالفرار مع اقتراب المعارك من قراهم، وتحويل منازلهم الى مقرّات عسكرية ومستودعات لتخزين البضائع المسروقة[20]، أو إلى مساكن لإيواء مقاتلي الفصائل وأُسَرهم، هذه الفصائل التي رفضـت إعادة البيوت إلى أصـحابها، متذرّعةً بأنه لا يحقّ لهم العيش في المنطقة بسبب دعمهم الحقيقي أو المفترض لوحدات حماية الشعب[21].

واللافت أن الفصـائل الأكثر قرباً من تركيا هي تلك التي ما زالت تواصـل انتهاكاتها بحقّ المدنيين، وتحمل لقب السـلاطين العثمانيين مثل لواء السـلطان شـاه، ولواء السـلطان مراد، إضـافةً إلى فيلق الشـام الذي يشـكّل ذراع الإخوان المسلمين في سوريا. وتسيطر الفصائل هذه على مناطق عفرين الحدودية مع تركيا بهدف حماية الحدود التي تُعَدّ أولويةً لهذه الأخيرة، علماً أن فصيلَي السلطان مراد وسليمان شاه تحوّلا إلى أداةٍ بيد أنقرة تستخدمها في حروبها واجهةً لكلّ الجرائم والانتهاكات التي تسبّبت بها السياسة التركية، وهما يقاتلان من أجل المال واستمرار الدعم والرضـا التركي فقط. في المقابل، تسـعى تركيا إلى تخفيف دعمها لفصـائل أخرى والضـغط عليها بغية إضعافها وتطويعها، مثل الجبهة الشامية، الفصيل الأقوى الذي يشكّل عائقاً يحول دون بسط أنقرة هيمنتها على "درع الفرات"، وتحديداً منطقة أعزاز، معقل الجبهة. يُذكَر أن تركيا وسّـعت نفوذ فصـائل الجيش الوطني إلى عفرين عبر معركة "غصـن الزيتون"، وسـمحت لها بدايةً بنقل ثقلها العسـكري وأكثر من 15 ألف مقاتلٍ، من "درع الفرات" إلى عفرين لإحكام السيطرة وضبط الأمن.

---

[17] يشير المصطلح إلى الكتائب العسكرية التابعة لفصائل المعارضة السورية التي شاركت في عملية "درع الفرات"، ومن أبرز تلك الفصائل الجبهة الشامية، وفرقة الحمزة، وفيلق الشام، ولواء السلطان مراد، والفرقة ١٣، والفرقة الشمالية، وصقور الجبل، ولواء المعتصم.

[18] المدن، "فصـائل 'درع الفرات' إلى جيش نظامي"، ٢٤ تشـرين الأول ٢٠١٧، http://bit.ly/31WuYOH. تُعَدّ فرقة السـلطان مراد أكثر الفصائل قرباً من تركيا، وهي تضمّ مقاتلين تركمان، وقادة صفّها الأول كلّهم من التركمان.

[19] هيومن رايتس ووتش، "سـوريا: اسـتيلاء جماعات تدعمها تركيا على الممتلكات في عفرين"، ١٤ حزيران ٢٠١٨، http://bit.ly/2HWu3Wo

[20] منظمة العفو الدولية، "سوريا: يجب على تركيا وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الموالية لها والقوات المسلحة التركية ذاتها في عفرين"، ٢ آب ٢٠١٨، http://bit.ly/2XDTJA6

[21] مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الدورة 39، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، A/HRC/39/65، ٩ آب ٢٠١٨، http://bit.ly/NrywFw2

وهكذا نجحت تركيا في تحويل فصـــائل الجيش الوطني الى ميليشـــيات تأتمر بأوامرها، وتوجّهها حيثما تشـــاء، وتمنعها من أيّ مواجهةٍ مع النظام منذ بدء معركة "درع الفرات" لتحصـــر قتالها ضـــدّ الوحدات الكردية فقط. وبموازاة الاستمرار في سياسة التحكّم هذه، خفّفت أنقرة من دور الفصائل، وأنشأت شرطةً عسكريةً تابعةً لها.

تشكيل شرطة عسكرية لضبط الأمن

عقب السيطرة على عفرين وبدء بعض الفصائل عمليات السلب والنهب، أرسلت قيادة الجيش الوطني مجموعاتٍ من الشـرطة العسـكرية التابعة للجبهة الشـامية، من أعزاز في منطقة "درع الفرات" إلى مدينة عفرين[22]، حيث نصـبت حواجز كبيرةً لمنع نقل المسـروقات من عفرين إلى منطقة "درع الفرات". وكانت تركيا أنشـأت إدارةً للشـرطة العسـكرية في منطقة "درع الفرات" في ٢٠ شـباط ٢٠١٨، تتبع لوزارة الدفاع في الحكومة السـورية المؤقّتة[23]، وتتولّى ضبط تجاوزات العسكريين والمخالفات ضمن فيالق الجيش الوطني الثلاثة[24].

لكن مجموعات الشرطة العسكرية الصغيرة القادمة من أعزاز لم تكن كافيةً لضبط الأمن ووقف عمليات النهب، لا بل ارتفعت حدّة النقد المُوجَّه إلى تركيا وفصـائل الجيش الوطني، وتشـكّلت حالةٌ من الغضـب لدى الكثير من الأهالي الذين سُرِقَت محلاتهم وسـياراتهم أمام أعينهم، ولم يستطيعوا فعل شـيء[25]. كذلك تناقلت وسـائل الإعلام العربية والدولية أشـرطةً مصـوّرةً عن عمليات النهب في عفرين[26]، ما دفع تركيا إلى تشكيل نواةٍ جديدةٍ للشـرطة العسكرية في المنطقة، انتُدِبت غالبية عناصـرها من فصـائل الجيش الوطني، بعضـها من فيلق الشـام، والسلطان مراد، وسليمان شاه، وأحرار الشرقية، وهي الفصائل نفسها التي قامت بعمليات السلب والنهب، وكلّها من العرب والتركمان، ولا يوجد فيها أي عنصـر كردي. وعيّنت قيادة أركان الجيش الوطني نائباً لقائد الشـرطة العسـكرية العام في منطقة عملية "غصـن الزيتون" للمرة الأولى، في تموز ٢٠١٨[27]. هذا وأحدثت تركيا بواسـطة الجيش الوطني ثلاثة فروعٍ للشـرطة العسـكرية في كلّ من عفرين وجندريس وراجو، وعُيّن ضـابطٌ من الجيش الوطني ونائبٌ له في كلّ فرع [28]. تجدر الإشارة إلى أن كل فرعٍ يتبع لإدارة الشرطة العسكرية في عفرين مباشرةً، علماً أن ضـباط الشـرطة العسـكرية وعناصـرها ينحدرون من الفصـائل نفسـها، ولكنهم أصـبحوا أكثر ارتباطاً بقيادة القوات الخاصة التركية الموجودة في عفرين. ويتلقّى كل فرعٍ من فروع الشرطة العسكرية أوامره بشكلٍ مباشرٍ منها أو من الاستخبارات التركية.

أما قرار التعيينات العسكرية فيُتَّخَذ بشكلٍ مشتركٍ ما بين قيادة أركان الجيش الوطني والسلطات التركية، في حين يضـــطّلع القادة التركمان المقرّبون من تركيا بدورٍ في المشـــاورات لتســـمية بعض الضـــباط. ويأتي قرار إبعاد المدنيين عن المناصـــب القيادية في الشـــرطة العســـكرية والشـــرطة المدنية، نتيجة رغبةٍ أســـاســـيةٍ للمســـؤولين

---

[22] حسن برهان، "الشرطة العسكرية: مهامنا في عفرين ضبط الأمن والحد من التجاوزات"، *سمارت نيوز*، ٢٨ أيار ٢٠١٨، http://bit.ly/2Wvx0Xe

[23] أنشأت تركيا أيضاً محكمة عسكرية مركزية في مدينة الباب، وأحدثت ثلاثة مراكز للشرطة العسكرية في كل من الباب وأعزاز وجرابلس، جاعلةً هذه الشرطة ذراعاً تنفيذيةً للمحكمة العسكرية التي يعمل فيها قضاةٌ عسكريون.

[24] سيريا نيوز، "تشكيل محكمة وشرطة عسكرية في منطقة 'درع الفرات'"، ٢٠ شباط ٢٠١٨، http://bit.ly/2X2nwCY

[25] مقابلات مع خمسة رجال أكراد من مدينة عفرين تحدّثوا عن سرقة محلاتهم وسياراتهم، وكيف قامت عناصر أحرار الشام وأحرار الشرقية بكتابة اسمَي فصيلَيهما على بعض المحلات، وكيف نهب مقاتلو لوائَي السلطان مراد وسليمان شاه محلات سوق عفرين. أُجريَت المقابلات بين ٢٥ و٣٠ آذار ٢٠١٩.

[26] موقع الحرة (يوتيوب)، "عمليات نهب واعتقالات في عفرين بعد سيطرة القوات التركية عليها"، ١٩ آذار ٢٠١٩، http://bit.ly/2Nh8FA6

[27] قرار تعيين العقيد حسن محمد الحسين قائداً للشرطة العسكرية لكامل منطقة عفرين، قيادة هيئة أركان الجيش الوطني، قرار رقم ٦٤ أركان. قرار داخلي غير منشور حصل الباحث على نسخة منه، ٢٣ تموز ٢٠١٨.

[28] قرار رئاسة هيئة الأركان في الجيش الوطني، رقم ٦٣ أركان. قرار داخلي غير منشور حصل الباحث على نسخة منه، ٢٣ تموز ٢٠١٨.

العسكريين والأمنيين الأتراك في "درع الفرات" وعفرين. في المقابل، تختلف الحال قليلاً في الفصائل المكوّنة للفيالق الثلاثة التي يتألّف منها الجيش الوطني، حيث ضغطت أنقرة لتعيين شخص مدنيّ مُقرَّب منها قائداً للفيلق الثاني[29].

قوات الشرطة والأمن العام الوطني

في ٢٣ آذار ٢٠١٨، كشفت صحيفة يني شفق المُقرَّبة من السلطات الأمنية التركية عزم أنقرة تدريب ألف عنصرٍ من الشرطة المحلية بهدف توفير الأمن وحماية مدينة عفرين[30]. فدرّبت تركيا لمدة شهر الدفعة الأولى من الشرطة المدنية، وعددها ٦٢٠ عنصراً، في مدارس تابعة لأكاديمية الشرطة التركية في أضنة ومرسين[31]، كما عملت على تدريب ثلاث دفعات في وقت متقارب[32]. وتستمر قيادة الشرطة بتدريب عناصر جديدة، وضمّها إلى قوات الشرطة والأمن العام.

فضلاً عن ذلك، قسّمت تركيا عفرين وفقاً للتوزيع الجغرافي إلى ثلاثة قطاعاتٍ شرطيةٍ، قُسّمَت بدورها إلى نواحٍ. تضمّ هذه القطاعات مركز شرطة عفرين، ومركز شرطة جنديرس، ومركز شرطة راجو. ويتبع هذا التقسيم السيطرة الأمنية والعسكرية التركية التي أعطت الأولوية لتأمين الحدود في راجو وجنديرس، وإلحاق المناطق الداخلية بمنطقة عفرين. كذلك أحدثت تركيا أقساماً متخصّصة مُلحَقً بقيادة شرطة عفرين، تعمل بصفتها مخافر في القطاعات الشرطية الثلاثة الرئيسة.

عيّنت أنقرة المقدّم رامي طلاس من مدينة الرستن (محافظة حمص)، وهو منشقّ عن الجيش السوري، قائداً لقوات الشرطة والأمن العام الوطني في كامل منطقة عفرين[33]. هذا وتشير قوائم المقبولين التي نشرتها الشرطة في شباط ٢٠١٩، إلى أن عناصر الشرطة هم في غالبيتهم من الغوطة الشرقية وحمص، يتبعهم مهجّرو إدلب وحماة، فيما تُبرِز القوائم وجود ثلاثة أشخاص من السكان المحليين في عفرين، لكنهم من العرب ولا يوجد أيّ كردي بينهم من أصل ٣٠١ مقبول[34]. وهذا الأمر إنّما يدلّ على أن تركيا تريد إقصاء السكان المحليين من العرب والأكراد عن المشاركة في القطاع الأمني، إذ تعتبرهم مصدر قلقٍ، وتخشى من ارتباطهم بالوحدات الكردية[35]، الأمر الذي يولّد مزيداً من الحساسية ما بين السكان المحليين وسلطة الأمر الواقع المتمثّلة بفصائل المعارضة والقوات التركية، ويعمّق الخلاف ما بين نازحي باقي المناطق السورية وأكراد عفرين.

---

[29] ضمّ الفيلق الثاني أربعة فصائل هي فرقة السلطان مراد، وفرقة الحمزة، ولواء المعتصم، وكتائب الصفوة. وعُيّن التركماني فهيم عيسى قائداً للفيلق الثاني، وهو مدني يقود فرقة السلطان مراد، ومُقرَّب من تركيا. أنظر أيضاً: *عنب بلدي*، "فصائل 'الجيش الحر' تشكّل الفيلق الثاني شمالي حلب"، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٧، http://bit.ly/2FpNh5q

[30] منار فرج ومحمود عيسى، "عناصر شرطة سوريّون درّبتهم تركيا سيتولون 'الأمن' في عفرين"، *يني شفق*، ٢٣ آذار ٢٠١٨، https://bit.ly/32d9XiR

[31] ديلي صباح، "تركيا.. تخريج دفعة من عناصر الشرطة للعمل في عفرين"، ١٠ أيار ٢٠١٨، http://bit.ly/2HYDSDC

[32] منتصر أبو زيد، "الشرطة الحرة في عفرين: بسط الأمن الداخلي"، *المدن*، ٢٩ أيار ٢٠١٨. تم تخريج الدفعة الثانية، وعددها ٨٠٠ عنصر شرطة، بعد أسبوعين من الدفعة الأولى. الأناضول، "شرطة عفرين 'المرتقبة' تخضع لتدريبات شاقة في تركيا"، ٣٠ أيار ٢٠١٨، http://bit.ly/2K1mPD1

[33] انشقّ النقيب رامي طلاس المقرّب من تركيا عن الجيش السوري في العام ٢٠١٢. ترفّع خلال عمله في شمال سوريا من قبل هيئة الأركان المعارضة، و رفع نفسه الى رتبة عقيد بصفته قائداً لشرطة عفرين مع ١٢ ضابطاً آخر. قرار داخلي غير منشور حصل الباحث على نسخة منه، رقم ص: ٨٨، ٥ أيلول ٢٠١٨.

[34] "قوات الشرطة والأمن الوطني العام في عفرين"، فايسبوك، ١٣ شباط ٢٠١٩، http://bit.ly/2Y7wr2r

[35] عبّر أحد أعضاء المجلس المحلي في عفرين عن خوف تركيا من أن تتسلّل الوحدات إلى قوات الشرطة، عازياً إلى ذلك سبب رفض المتقدمين إلى مسابقات العمل. مقابلة في غازي عنتاب، تركيا، في ١٧ نيسان ٢٠١٩.

خريطة توزّع قطاعات الشرطة العسكرية والشرطة المدنية في عفرين

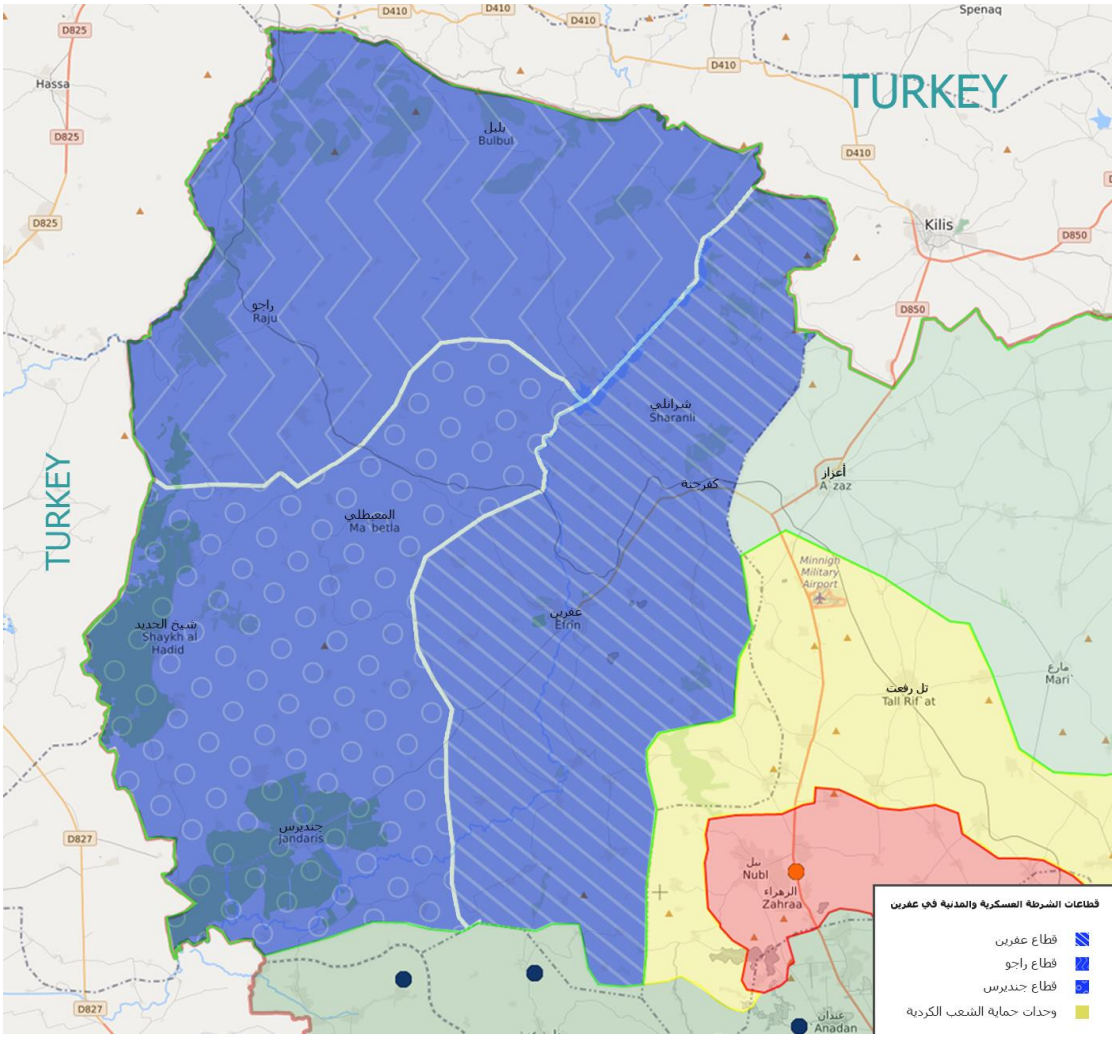

المصدر: الكاتب

الواقع أن السياسة التركية نجحت عسكرياً بطرد وحدات حماية الشعب الكردية بشكل نهائي من جيب عفرين الملاصق لها، واستخدمت فصائل الجيش الوطني أداةً لتنفيذ سياسةٍ أمنيةٍ ممنهجةٍ أدّت إلى تهجير نصف سكان عفرين، عبر موجات من الاعتقالات والخطف مقابل فدية. فقد اعتقلت القوات التركية والفصائل السورية الموالية لها خلال عام أكثر من ٢٥٠٠ مدني، كان لا يزال قرابة الألف منهم قيد الاعتقال حتى آذار ٢٠١٩[36]. وقد وُجّهَت إلى معظم المعتقلين تهمة الانتماء إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أو ذراعه العسكري[37]، في حين قال أحد الناشطين من أبناء المنطقة إن منتسبي الحزب وعناصر الوحدات خرجوا كلّهم من المدينة[38]، وأكّد مصدر في الوحدات أن أيّاً من مقاتليها لم يؤسَر في عفرين، وأن المعتقلين كلّهم من المدنيين[39].

[36] المرصد السوري لحقوق الانسان، "المرصد السوري يوثق حصيلة عام " الانتهاكات التركية" في عفرين السورية"،
[37] وفقاً لمصادر عسكرية في الجيش الوطني، يقبع قسمٌ كبيرٌ من المعتقلين في سجنٍ تابعٍ للقوات التركية في منطقة الراعي. مقابلة عبر تطبيق تلغرام مع أحد القادة العسكريين في أحد فصائل الجيش الوطني، في ٢٠ نيسان ٢٠١٩.
[38] مقابلة مع ش. م.، ناشط كردي مقيم في هولندا، في ٦ نيسان ٢٠١٩.
[39] مقابلة مع باحث كردي مُقرَّب من وحدات حماية الشعب الكردي عبر الهاتف، في ١٠ نيسان ٢٠١٩.

أضِـف إلى ذلك أن الفلتان الأمني وإطلاق أنقرة يد الفصـائل، شـجّعا قيامَ ظاهرةٍ جديدةٍ هي الخطف مقابل فدية، حيث يُخطَف أحد المدنيين ميسـوري الحال، ويُشـترَط إطلاق سـراحه بدفع مبلغ مالي يتراوح ما بين ألف و ١٠ آلاف دولار أميركي بحسب الشخص المخطوف ووضعه الاقتصادي[40]. فتركّزت عمليات الخطف على المدنيين الأكراد، وارتبطت بمدى ثرائهم لا بانتمائهم إلى الوحدات الكردية، ذلك أن المتّهمين بهذا الانتماء يُعتقَلون وتُصـادَر أموالهم على الفور. هذا وتعرّض بعض الأشـخاص للاعتقال مرّةً أخرى، فدفعوا فديةً ثانية[41]، وطال الخطف أيضـاً أطفالاً دون الـ18 من العمر. ويحمّل الناشطون مسؤولية عمليات الخطف هذه لشبكاتٍ تابعةٍ للفصائل بسبب وجود السلاح بيدها حصراً [42].

بعد عام على إطلاق يد الفصائل، دعمت تركيا الشرطة العسكرية وقوات الشرطة المدنية من أجل فرض استقرار أمني نسـبي في المنطقة، فتمكّنت من الإمسـاك بخيوط اللعبة في عفرين على مسـتوى الفصـائل، والشـرطة العسكرية، والشرطة المدنية وأجهزتها المتنوّعة والمتخصّصة. واستطاعت أنقرة خلق فوضى منضبطةً تتحكّم بها كما تشاء، وتبقيها سيفاً مسلّطاً على رقاب أهالي عفرين يساعدها في تعزيز سيطرتها الأمنية. وعلى عكس منطقة "درع الفرات"، حيث تنحدر عناصر الفصائل والشرطة العسكرية وقوات الشرطة المدنية في غالبيتها من المنطقة، يتألّف الجيش الوطني في عفرين من عناصر غير محليين يتصرّفون من دون حسيب أو رقيب. وبينما واجهت تركيا صـعوباتٍ في فرض واقع أمني وعسـكري نهائي في "درع الفرات" خلال السـنوات الثلاث الأخيرة، بحكم أن العناصـر هم محليون يرتبطون بعلاقاتٍ عائليةٍ وعشـائريةٍ تعيق تنفيذ الأجندة التركية، يمتثل عناصر الفصائل والشرطة في عفرين للأوامر التركية بصرامةٍ أكبر إذ لا يوضَعون في مواجهة عوائلهم وأبناء مناطقهم.

الجزء الثاني: بناء هياكل حكم محلي جديدة ونخبة سياسية محلية جديدة

حُكِمَت مقاطعة عفرين، من بداية العام ٢٠١٤ حتى عملية "غصـن الزيتون"، وفقًا لقواعد الإدارة الذاتية الكردية[43]، فأُحدِثَت فيها ١٧ بلدية سُـمّيَت بلديات "الشـعب"، فيما شـكّلت الكومونات في الأحياء والقرى الحلقةَ الأخيرةَ في سلسلة الإدارة الذاتية[44]. ومع أن المجلس التنفيذي كان يُعَدّ السلطة الأعلى في المقاطعة، ظلّت السلطة الفعلية بيد قادة الوحدات الكردية وقوات الأمن الداخلي (الأسايش). في عفرين، كما في المناطق الكردية الأخرى، سيطر حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي حصرياً على المشهد السياسي، بعد القضاء على جميع القوى الكردية

[40] مقابلات اطّلع عليها الباحث، أُجريَت مع معتقلين تعرّضوا للاعتقال، وخرجوا بفدية في ناحية الشيخ حديد، التي يسيطر عليها فصيل السلطان شاه. تقرير غير منشور، منظمة حقوقية.

[41] منظمة حقوق الإنسان في عفرين، تقارير يومية، فايسبوك، ٧ آذار ٢٠١٩، http://bit.ly/2KwmnvP

[42] تقرير غير منشور لأحد المنظمات الحقوقية اطّلع عليه الباحث. ومقابلة مع الناشط الكردي ش.م. من أبناء عفرين ، مصدر سابق، ٦ نيسان ٢٠١٩.

[43] في ٣٠ تشـرين الثاني، انعقد المجلس العام التأسـيسـي للإدارة المرحلية المشـتركة في مدينة القامشـلي، وقسّـم منطقة "روج آفا" إلى ثلاث كانتونات هي الجزيرة، وعين العربي/كوباني، وعفرين. وتكوّنت الإدارة الذاتية من المجلس التنفيذي، والمجلس التشريعي، والمجلس القضائي، والمفوضية العليا للانتخابات، والمحكمة الدستورية العليا، والمجالس المحلية. وكان المجلس التنفيذي يُعَدّ بمثابة رئاسة حكومة تتبع لها ٢٢ هيئة هي أشبه بالوزارات الخدمية.

[44] "الإدارة المحلية في مناطق كُرد سـورية ‘عفرين نموذجاً‘"، *مركز عمران للدراسـات الاسـتراتيجية*، إسـطنبول، ٣ تموز ٢٠١٥، http://bit.ly/2XcjcMN

المعارضة له، وأبرزها المجلس الوطني الكردي[45]. تجدر الإشارة إلى أن هذه الوحدات موّلت مقاطعة عفرين من خلال العائدات النفطية لحقل الرميلان في محافظة الحسكة الذي تسيطر عليه، والذي يُعَد أهمّ مورد مالي للإدارة الذاتية.

دفعت معركة عفرين معظم العاملين في مؤسسات الإدارة الذاتية إلى الفرار، في حين تعرّض مَن قرّر البقاء للاعتقال. فضلاً عن ذلك، فُكّكَت على الفور كافة المؤسسات المحلية المرتبطة بحزب الاتحاد الديمقراطي، لتحلّ محلّها هياكل جديدة تحت إدارة تركيا مباشرة.

مجالس محلية جديدة لا تراعي التمثيل الصحيح

عمدت تركيا، حتى قبل إعلان النصر العسكري، إلى دعم رابطة المستقلين الكرد[46] بعقدها مؤتمر "إنقاذ عفرين" في مدينة غازي عنتاب التركية، في ١٨ آذار ٢٠١٨، من أجل تشكيل إدارةٍ محليةٍ جديدةٍ عوضاً عن الإدارة الذاتية الكردية. أشرف والي غازي عنتاب على المؤتمر مقدّماً له التسهيلات، فيما اقتصر الحضور على شخصيات كردية وعربية وعلوية ويزيدية مستقلّة، وأعضاء في رابطة المستقلين الكرد. وقد غاب عن المؤتمر كلٌّ من المجلس الوطني الكردي بسبب موقفه الرافض للعملية العسكرية[47]، والناشطون الشباب المستقلّون، الأمر الذي خفّف من شرعيّته.

انتخب مؤتمر "إنقاذ عفرين" ٣٥ شخصيةً شكّلت مجلس مدينة عفرين المحلي، ثم أنشأت تركيا هيئةً عامةً للمجالس المحلية في كامل منطقة عفرين، في ١٠ نيسان ٢٠١٨، ضمّت وجهاء محليين، وشخصياتٍ سياسيةً مستقلّة[48]، وأعضاء من رابطة المستقلين الكرد. ووسّعت أنقرة الهيئة العامة للمجالس المحلية لتضمّ ١٠٧ أعضاء، مئةٌ منهم رجال و٧ نساء. وغابت السيدات عن تشكيلات المجالس المحلية في مدن جنديرس، وراجو، وشيخ الحديد، حيث ضمّت مجالس مدن عفرين، وبلبل، ومعبطلي امرأتين، والمجلس المحلي لشران امرأة واحدة.

الواقع أن التمثيل لم يُراعِ المكوّنات الحقيقية، خصوصاً في مجلس مدينة عفرين الذي حظي العرب فيه بنسبةٍ كبيرةٍ من المقاعد تتخطّى تمثيلهم الحقيقي. فوجودهم في المدينة يقتصر على بعض قرى مجرى نهر عفرين، وهم من عشيرة البوبنا[49]، ومع ذلك حصلوا على ٨ مقاعد أي ما يتخطّى نسبتهم في عفرين. في المقابل، حظي الأكراد على ١١ مقعداً لمستقلّين ومحسوبين على تركيا لا تاريخ سياسياً لهم، والتركمان على مقعدٍ واحدٍ بالرغم من عدم وجودهم الفعلي في منطقة عفرين. وقد أُعطي هذا المقعد لشخص عربي مقرّب من أنقرة يحمل الجنسية التركية، هو الطبيب أحمد حاجي حسن، الذي يدير المكتب الطبي في معبر باب السلامة.

---

[45] ائتلاف يضمّ غالبية الأحزاب السياسية الكردية المعارضة، وعددها ١٤ حزباً، ما عدا الاتحاد الديمقراطي. أُسّس في تشرين الاول ٢٠١١، وانضمّ إلى الائتلاف الوطني في آب ٢٠١٣.

[46] تجمّع سياسي مُقرَّب من تركيا أُسّس في مدينة أورفة، في حزيران ٢٠١٦، برئاسة عبد العزيز التمو. يضمّ التجمّع ناشطين ومعارضين سياسيين أكراد غير متحزّبين سابقاً، وينفّذ السياسة التركية الرسمية. تُعَدّ الرابطة ذات تمثيل سياسي صغير مقارنةً بالمجلس الوطني الكردي.

[47] يكيتي ميديا، "المجلس الوطني الكردي يؤكد رفضه القاطع لبيان الائتلاف الداعم للتدخل التركي في عفرين"، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٨، http://bit.ly/2WZjCdS

[48] أبرزها الشاعر والناشط السياسي حسن شندي، وشيخ عشيرة البوبنا، أحمد النبهان.

[49] مقابلات مع باحثين وناشطين ووجهاء من عشيرتَي البوبنا والعميرات العربيتَين في عفرين، في شباط ٢٠١٩.

أما التمثيل الأقرب إلى الواقع المحلي فهو في مجلس جنديرس الذي شُـكّل لاحقاً (في ٢٠ نيسـان ٢٠١٨)، إذ يتكوّن المجلس هذا الأخير من ١٥ عضـواً، بينهم ١٢ عضـواً كردياً من المسـتقلّين ورابطة الكرد، و٣ أعضـاء عرب.

مجالس محلية بلا إرادة ونخبة سياسية جديدة مُقرَّبة من أنقرة

تشرف ولاية هاتاي التركية بشكلٍ مباشرٍ على المجالس المحلية في منطقة عفرين، عبر ولاة مناطق أتراك وفقاً للتقسيم الأمني (والي عفرين، ووالي راجو، ووالي جنديرس). هؤلاء يمثّلون والي هاتاي في مناطقهم، وكلّ واحد منهم يتحكّم بالمجالس المحلية في قطاعه.

وصـحيح أن المجالس المحلية تتبع الحكومة السـورية المؤقّتة، إلا أنها تتلقّى أوامرها التنفيذية من الجانب التركي بشكلٍ مباشر. وهذا ما أكّده رئيس مجلس عفرين، المهندس سعيد سليمان، في لقاءٍ مع صـحيفة حبر حول طبيعة العلاقة مع الحكومة السورية المؤقّتة، وما يتّفق مع شـهادة أحد أعضـاء المجلس المحلي في عفرين بأن تركيا هي مَن يشـرف على التنسـيق والخطط التنفيذية، في ظلّ غياب أيّ دورٍ أو وجودٍ في عفرين للحكومة المؤقّتة، التي منعتها أنقرة من فتح مكاتبها هناك[50].

تتلقّى المجالس المحلية في منطقة عفرين مخصّـصـاتٍ ماليةً شـهريةً من تركيا عبر والي هاتاي، على غرار نظيراتها في منطقة "درع الفرات"[51]، وهي أموال عائدات المعابر الحدودية التي توزّعها تركيا أيضـاً على الجيش الوطني، وتخصّصها لترميم البنية التحتية [52].

بيد أن تركيا قامت بسلسلة اعتقالاتٍ شملت مدنيين كانوا يعملون في الإدارة المدنية والمؤسسات التابعة لها، ولا انتماء سياسياً لهم. هذا ولم تقتصر اعتقالاتها على المتّهمين بالانتماء الى الإدارة الذاتية، بل طالت أيضاً أعضاء في المجالس المحلية أنفسـهم. فاعتقلت رئيس المجلس المحلي في عفرين، زهير حيدر، وأعفته من مهامه في أيلول ٢٠١٨. كما قُتِل تحت التعذيب نائب رئيس مجلس ناحية الشيخ حديد، أحمد شيخو، على يد عناصر فصيل سـليمان شـاه، في ١٢ آب ٢٠١٨، بعد بضـعة أيام من اعتقاله، وذلك بسـبب طلبه إعادة بعض البيوت المُسـتولى عليها إلى أصـحابها. لكن قيادياً في سليمان شـاه رفض تهمة القتل والتعذيب، عازياً الأمر إلى أن المعتقل أصـابته نوبة ربو[53]. كما اعتقلت الشـرطة العسـكرية في جنديرس مطلع أيار ٢٠١٩، عضـو المجلس المحلي، جيكرخون إسماعيل، وسلّمته إلى المخابرات التركية من دون معرفة سبب اعتقاله.

لقد أدّت مطاردة كلّ العاملين السـابقين في الإدارة الذاتية في مقاطعة عفرين، والتضـييق على أعضـاء المجلس الوطني الكردي واعتقالهم، واعتقال أعضاء في المجالس المحلية الموالية أساساً لتركيا، لانتقادهم سلوك الفصائل او الاعتراض على بعض السـلوكيات اليومية، إلى إقصـاء الأطراف الفاعلة السـياسـية المعروفة، وتشـكّل طبقة

[50] مقابلة مع أحد أعضاء المجلس المحلي في مدينة عفرين، في ٢١ نيسان ٢٠١٩.
[51] يشرف والي كيليس على منطقة أعزاز، ووالي غازي عنتاب على منطقتَي جرابلس والباب، ووالي هاتاي على منطقة عفرين.
[52] وفقاً لكشوفاتٍ ماليةٍ اطّلع عليها الباحث لمجلس مدينة عفرين، بين ٢٧ و ٣٠ أيار ٢٠١٩، يحصـل العاملون على رواتب بالليرة التركية على الشـكل التالي: رئيس المجلس ٢٠٠٠ ليرة (٣٥٠ دولاراً أميركياً)، وأعضـاء المجلس ١٣٠٠ ليرة (٢٢٥ دولاراً أميركياً)، والموظفون والإداريون والعمال ما بين ٥٥٠ ليرة (١٠٠ دولار أميركي) و٩٠٠ ليرة (١٦٠ دولاراً أميركياً).
[53] عبيدة النبواني، "اتهامات بمقتل شـخص تحت التعذيب بعد اعتقاله لدى 'الجيش الوطني' في عفرين"، *سـمارت نيوز*، ١٣ حزيران ٢٠١٨، http://bit.ly/2Wn2wS0

سياسية كردية جديدة قائمة على الزبائية، ومُلحَقة بشكلٍ مباشرٍ بتركيا، تستفيد من حمايتها، ومن غياب المنافسين. وقد برزت في هذه الطبقة شخصياتٌ غير معروفةٍ في المشهد الكردي في عفرين، أمثال سعيد سليمان، رئيس المجلس المحلي الحالي في مدينة عفرين، وحسين مصطفى، نائب رئيس مؤتمر إنقاذ عفرين، والطبيب أحمد حاجي حسن، رئيس المكتب الطبي في مجلس مدينة عفرين، وهو عربي حاصل على الجنسية التركية، إضافةً إلى عبد الناصر حسو، رئيس غرفة صناعة وتجارة عفرين، وهو تركماني حاصل على الجنسية التركية؛ وهذا ما يشي بأن الارتباط بالقرار الأمني التركي أصبح كبيراً للغاية. زِد على ذلك أن سياسة تركيا تعزّزت بتكريس دور التركمان في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، عبر تعيين التركماني عبد الرحمن مصطفى، رئيساً للحكومة المؤقّتة في ٢٧ حزيران ٢٠١٩، ما من شأنه أن يسرّع عملية تتريك منطقتَي "درع الفرات" وعفرين. توازياً مع إنشاء الشرطتَين العسكرية والمدنية، وتشكيل الإدارة المحلية في عفرين، عمدت تركيا إلى توفير الخدمات باعتبارها أولويةً قصوى، وسعياً منها إلى إظهار عفرين على أنها تنعم بخدماتها المُقدَّمة بانتظام.

توفير الخدمات العامة

عمدت تركيا إلى ضبط الأمن، وتوفير الخدمات مثل الصحة والإغاثة والتعليم والمياه، محاولةً تأمين كهرباء دائمة في عفرين، كما فعلت في مدينتَي الباب وأعزاز. كذلك سَعَت إلى ربط مصائر المدنيين بالخدمات الأساسية كالأغذية، التي قدّمتها المؤسسات الإغاثية والصحية، وإلى تحقيق استقرارٍ على المستوى التعليمي، عبر ترميم المدارس، وإيجاد فرصٍ للدراسة الجامعية، على غرار ما فعلت في منطقتَي "درع الفرات" وإدلب، وقبول الطلاب في الجامعات التركية. وقد أشرفت تركيا بشكلٍ مباشرٍ على السلطات الخدمية، التي انحصرت بيد المجالس المحلية ذات الغالبية الكردية المُوالية لأنقرة، فيما بقي دور الحكومة السورية المؤقّتة دوراً شكلياً للغاية في هذا المجال.

على الصعيد الأمني، وُضِعَت قوات الشرطة والأمن العام الوطني تحت إشراف المجالس المحلية، التي تعمل كسلطةٍ تنفيذيةٍ تنظّم الأمور الإجرائية فقط. فتتولّى مثلاً ضبط مخالفات السير، وفرض الغرامات، وجباية الرسوم، كتلك المفروضة على المحاصيل الزراعية، علماً أن الضرائب تعود إلى صندوق المجلس المحلي بعد أن تجمعها الشرطة. أما في القضايا الجنائية، فتحوّل الشرطة الجناة إلى المحاكم المدنية التي عيّنتها تركيا وتتبع لها إدارياً، وإن كانت مستقلّةً إلى حدّ ما. تعمل هذه المحاكم بـ"القانون العربي الموحّد"[54]، ويرأسها قضاة متخصّصون وليس مشايخ على غرار المحاكم الشرعية. فضلاً عن ذلك، تضطّلع السلطات التركية بدور الوسيط بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والإغاثية وما تقدّمه من مساعدات، وبين المجالس وما تحتاج إليه. فتنسّق وكالة الكوارث والطوارىء التركية "آفاد" (*AFAD*) العمل الإغاثي بمجمله في منطقة عفرين، مع العلم أن المؤسسات الإغاثية تحتاج دائماً إلى موافقة "آفاد" قبل توزيع أيّ سلّةٍ إغاثيةٍ في عفرين، حيث تؤدّي "آفاد" دوراً تنسيقيّاً ما بين المنظمات والمجالس المحلية لتغطية الاحتياجات. ومن المنظمات الأخرى التي تنشط في المنطقة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (*IHH*)[55]، والهلال الأحمر التركي، وعددٌ من المنظمات الإنسانية التركية، مثل حياة وأطباء عبر القارات التركية، وهي تعمل جميعها في القطاعَين الطبي والإنساني.

---

[54] القانون الجزائي العربي الموحّد هو مشروع قانون عمل عليه المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية. إنه مشروع استرشادي لم يُطبَّق في أيّ من الدول العربية، وقد جرى استحضاره للعمل به في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. أنظر: موقع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، القانون الجزائي العربي الموحّد، ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٦، http://bit.ly/2RsXqmD

[55] تدعم الأفران وبعض المخيمات، وتكفل الأيتام، وترعى بعض المراكز الصحية. تمتلك عشرة مراكز في سوريا، تتركّز في "درع الفرات" وعفرين.

أما المنظمات الإنسانية السورية فتعمل تحت إشراف تركي مباشر. فعلى سبيل المثال، تحظى منظمة الأمين التي تعمل في قطاعات الصحة والإغاثة والتعليم[56]، بمكانةٍ خاصةٍ لدى تركيا من بين المنظمات الإنسانية الأخرى في عفرين، تليها منظمات بهار، وسامز، والخير، والمنظمة الدولية للإغاثة، والأيادي البيضاء، وإحسان، وهيئة الإغاثة الإنسانية في المرتبة الثانية.

في القطاع الطبّي، تشرف مديرية الصحة في ولاية هاتاي على المنظمات الطبية كافة العاملة في عفرين، وتمنح تراخيص المستشفيات والنقاط الطبية والمستوصفات. كذلك رمّمت تركيا عبر مديرية الصحة في هاتاي مستشفى عفرين الكبير، وشغّلته بشكل مباشر، وعيّنت على رأسه مديراً تركياً، وهي تدفع رواتب العاملين فيه[57].

وفي قطاع التعليم، ألغت السلطات التركية العمل بالمنهاج الكردي الذي وضعته الإدارة الذاتية، وفرضت منهاج وزارة التربية في الحكومة المؤقّتة، مُضيفةً إليه كتابين لتعليم اللغتَين التركية والكردية بشكلٍ اختياري. هذا وتشرف مديرية التربية والتعليم في ولاية هاتاي على المكاتب التعليمية في المجالس المحلية، وتدفع هذه الأخيرة رواتب المعلّمين والعاملين في قطاع التعليم. وتقوم منظمة الأمين بدفع ثلثَي راتب المعلّمين، والبالغ ١٥٠٠ ليرة تركية، فيما تتكفّل تركيا بدفع الثلث من واردات المعابر.

أما في مجال الكهرباء، فتعمل تركيا على ترميم الشبكة لإعادة التيار الكهربائي عبر مولّداتٍ ضخمة، كما فعلت في مدينتَي أعزاز والباب حيث عهدت بتشغيل المولّدات إلى شركتَي الطاقة التركيّتَين *ET Energy* و *AK energy Ltdşti*، اللتين نجحتا في توفير الكهرباء بشكلٍ دائم. ويجري العمل حالياً على توفير التيار الكهربائي في مدينة جرابلس بالطريقة نفسها، كما يُتوقَّع تزويد مدينة عفرين بكهرباء دائمة في آب ٢٠١٩، وإن لم يُعلَن حتى الآن عن الشركة التركية المُستثمِرة في عفرين. لا شكّ في أن توفير الخدمات وزيادة فرص العمل سيجعلان المدنيين الأكراد والمهجّرين العرب مُلحَقين إلى حدّ كبير بالمؤسسات الخدمية، ويرهن مصائرهم بالرضا والولاء التركيَّين.

الواقع أن تركيا نجحت، بالمقارنة مع "درع الفرات"، في بسط سيطرتها على عددٍ من المجالس، ولا سيما المجالس الكبرى، ومع ذلك لا تزال تلاقي اعتراضاً كبيراً على بعض قراراتها وأفعالها، بسبب وجود حاضنةٍ مؤيّدةٍ للثورة تنظر إلى الدور التركي بكثيرٍ من الريبة. ويتقاطع واقع هياكل الحكم المحلي في عفرين ومنطقة "درع الفرات"، مع رفض تركيا اضطلاع الحكومة المؤقّتة التابعة للمعارضة بأيّ دور سياسي فعلي، إذ تفضّل أنقرة إدارة المنطقة بيدها بناءً على التفاهمات مع روسيا، التي اشترطت منع قيام مؤسساتٍ تابعةٍ للمعارضة في أماكن سيطرة القوات التركية.

---

[56] أُسّسَت منظمة الأمين للمساندة الإنسانية في غازي عنتاب، سوريا، في منتصف العام ٢٠١٢، وهي شريك للأوتشا ومُقرَّبة من الإخوان المسلمين. تُعَدّ منظمة الأمين المؤسسة السورية التي تتلقّى الدعم السياسي التركي الأكبر من بين المؤسسات في عفرين. تتلقّى المنظمة أيضاً دعماً كبيراً من مركز الملك سلمان للإغاثة. موقع المؤسسة: http://bit.ly/2IXO3Yc

[57] مقابلة مع أحد الأطباء في عفرين. كان مشفى عسكرياً قيد البناء لوحدات حماية الشعب، قامت تركيا بتجهيزه وافتتاحه بعد السيطرة على عفرين في آذار ٢٠١٨.

الجزء الثالث: واقع التغيّرات الديمغرافية

لم تلقَ قضية التغيير الديمغرافي في عفرين أهميةً كبيرةً، نظراً إلى استحالة عمل المنظمات السورية البحثية هناك بسبب الهيمنة الأمنية التركية، وتحويل المدنيين إلى مادة تجاذب سياسي واتهامات إعلامية بين تركيا ووحدات حماية الشعب التركية. فكانت الدراسة التي أصدرتها منظمة باكس من بين الدراسات والتقارير القليلة حول التغيّرات في عفرين[58]. وتتحمّل الوحدات الكردية مسؤولية منع الأكراد من العودة إلى عفرين، فيما تقوم تركيا والفصائل الموالية لها بالتضييق عليهم لدفعهم إلى مغادرتها بسبب السياسات الأمنية. فعمليات الخطف مثلاً أجبرت بعض المخطوفين الذين دفعوا فدى مالية، على مغادرة منطقة عفرين والتوجّه إلى منبج أو شرق الفرات، على اعتبار أنهما أكثر أمناً. ويشكّل نقل المهجّرين قسراً من الغوطة وحمص ودرعا إلى عفرين، خطّةً تركيةً تهدف إلى توطينهم بشكلٍ دائم، الأمر الذي ساهم في تغيير التركيبة السكانية القومية في عفرين لصالح العرب والتركمان.

السكان الأصليون قبل معركة عفرين وأثناءها وبعدها

يبلغ عدد سكان منطقة عفرين ٥٢٣٢٥٨ نسمة، استناداً إلى إحصاء العام ٢٠١٢، في حين يُقدَّر عدد السكان المحليين الأكراد بنحو ٣٥٠ ألف نسمة قبل معركة "غصن الزيتون"، نظراً إلى إقامة قسمٍ كبيرٍ منهم في مدينة حلب، وهرب أعدادٍ كبيرةٍ من المعارضين لحزب الاتحاد الديمقراطي من السياسيين والناشطين، ورفض آخرين التجنيد. يُضاف إلى هذا العدد نحو ١٥٠ ألف نازحٍ من المناطق السورية كافة، وقسمٌ من الذين فرّوا من حلب الشرقية بسبب المعارك في العامَين ٢٠١٢ و٢٠١٣، ليبلغ بذلك العدد الإجمالي للأكراد والنازحين إلى عفرين نصف مليون. قبل الهجوم التركي في آذار ٢٠١٨، احتُضِن النازحون بدايةً من قبل السكان المحليين، وبعد سيطرة وحدات حماية الشعب على عفرين، فرضت عليهم الأسايش عقود إيجار قديمة، أو نظام الكفيل للراغبين في زيارةٍ أو عملٍ مؤقّت[59].

مع بدء الهجوم التركي على عفرين، منعت وحدات حماية الشعب المدنيين من الفرار باتجاه حلب، في الشهر الأول من المعركة وفقاً للأمم المتحدة[60]، ولم تُفتَح الطريق أمامهم للهرب إلى منطقتَي الشهباء وتل رفعت شرق عفرين، إلا قبل أيام قليلة من وصول القوات التركية وفصائل الجيش الوطني إلى مدينة عفرين. يُذكَر أن وسائل الإعلام التركية اتّهمت الوحدات الكردية بأنها اتّخذت المدنيين دروعاً بشريةً[61]، وهو ما أكّده أحد الناشطين الأكراد[62].

عقب السيطرة على عفرين، وجد النازحون في منطقة الشهباء، الخاضعة لسيطرة الوحدات الكردية، أنفسهم في مرمى نيران أطرافٍ ثلاثة. فالنظام السوري منع تدفّق عشرات آلاف المهاجرين إلى مدينة حلب[63]، في محاولةٍ منه الاستثمار سياسياً بالورقة الكردية. إلا أن قلّةً قليلةً من هؤلاء تمكّنت من دفع رشاوى كبيرة لقوات النظام

---

[58] "تقرير: السيطرة التركية على عفرين تفاقم التوتّر الإثني"، *منظمة باكس*، ٢١ أيار ٢٠١٩، http://bit.ly/2J1vsvC

[59] مناف قومان، "شروط الإقامة تحت سيطرة الميليشيات الكردية أصعب من دول اللجوء"، *نون بوست*، ١٦ أيار ٢٠١٦، http://bit.ly/2WQ33Au

[60] سمارت، "الأمم المتحدة: تقارير عن منع 'الإدارة الذاتية' والنظام نزوح أهالي منطقة عفرين"، ٣١ كانون الثاني، http://bit.ly/2WfffGj

[61] الجزيرة، "الوحدات الكردية تتحصن بعفرين وتمنع خروج الأهالي"، ١٢ آذار ٢٠١٨.

[62] مقابلة مع الناشط الكردي ش. م. المقيم في هولندا، مصدر سابق .

[63] الجزيرة، "ووتش: دمشق تحظر دخول فارين من عفرين"، ٨ نيسان ٢٠١٩، http://bit.ly/2QMrnhb

لتتيح لها العبور إلى حلب عبر حواجزها[64]، في حين سمحت هذه القوات بالعبور لحاملي الهويات الشخصية ذات القيد المدني الصادر في حلب، من أبناء المدينة والمسيحيين والأرمن، الذين كانوا يقيمون في عفرين، رافضةً عبور مَن يحمل هويةً صادرةً في عفرين.

إضافةً إلى ذلك، منعتهم الوحدات الكردية من العودة إلى بيوتهم وقراهم في عفرين بعد سيطرة الجيش التركي وفصائل المعارضة على المنطقة بكاملها[65]. كذلك منعتهم فصائل المعارضة والقوات التركية من التسلّل عبر الطرق الفرعية من منطقة الشهباء إلى عفرين، لكن قسماً صغيراً منهم استطاع العبور بعد دفع رشاوى لفصائل المعارضة السورية المتمركزة على خطّ الجبهة بين عفرين ومنطقة الشهباء.

استناداً إلى بياناتٍ تحقّقت منها منظمات حقوقية في كانون الثاني ٢٠١٩، لا يزال ١٥٠ ألفاً من أكراد عفرين مهجّرين قسراً [66]، من بينهم قرابة الـ٧٠ ألف طفل و٤٥ ألف امرأة. ويضمّ المهجّرون من عفرين أكثر من ٥ آلاف لاجئ إلى خارج سوريا، ونحو ١٤٥ ألف نازح داخلي، من بينهم ٦٠ ألف نازح يشكّلون ١٢٥٠٠ عائلة في مخيّمات منطقة الشهباء (برخدان، وسردم، وعفرين، والشهباء) شمال حلب.

وبينما لم تعلن قيادة الشرطة أو المجالس المحلية عن وجود أيّ إحصاءٍ لعدد الأكراد المتبقّين في عفرين، يؤكّد ناشطون أكراد أن العدد المتوقّع في أواخر نيسان ٢٠١٩ هو حوالى ١٥٠ ألف كردي، بعد أن كان الإحصاء غير الرسمي في العام ٢٠١٨ حوالى ٥٠٠ ألف[67]. هذا الأمر يدلّ على أن أكثر من نصف سكان عفرين الأكراد هُجّروا على مرحلتين: هُجّر قسمٌ في ظل سيطرة الوحدات الكردية، والقسم الأكبر بعد عملية غصن الزيتون. زِد على ذلك أن هجرة الشباب أسفرت عن غياب دورهم الواضح في المجالس المحلية أو في المنظمات الإغاثية، ناهيك عن أن الوضع الأمني يحول دون قيام أيّ حراك سياسي أو نشاط ضدّ ممارسات الفصائل بسبب تهمة الانتماء إلى حزب.

توطين مهجّري الغوطة وحمص قسراً

بعد انهيار مناطق خفض التصعيد في الغوطة الشرقية في نيسان ٢٠١٨، وريف حمص الشمالي في أيار ٢٠١٨، وتهجير الفصائل إلى ريف حلب الشمالي، وجدت تركيا الفرصة سانحةً لتوطين المهجّرين في منطقة عفرين بحجّة أنهم طُرِدوا من بيوتهم، فنقلت أعداداً كبيرةً منهم من منطقة الباب إلى عفرين[68]. وتعارضت شهادات المهجّرين، إذ قال بعضهم إنهم تلقّوا معاملةً حسنةً في عفرين من قبل القوات التركية والجيش الوطني، فيما قال بعضهم الآخر إنهم عومِلوا بشكل سيّء في منطقة الباب من أجل تشجيع الباقين على الانتقال إلى عفرين[69].

وقد بلغ عدد المهجّرين والنازحين إلى عفرين ٨٧٩٣٦، يشكّل مهجّرو الغوطة ٥١ في المئة منهم، والنازحون من محافظة حلب ٢٠ في المئة، وذلك بحسب إحصاءٍ دقيقٍ غير منشورٍ أجراه المجلس المحلي لعفرين بحلول

---

[64] وصلت الرشاوى إلى ألفَي دولار للشخص الواحد. حسن برهان وحسن برهان، "النزوح من عفرين إلى مدينة حلب ‘رحلة تهريب من دولة إلى أخرى‘"، *سمارت نيوز*، ١٧ شباط ٢٠١٨، http://bit.ly/2Xq52rX

[65] قاسيون، "وحدات حماية الشعب تمنع أهالي عفرين من العودة إلى ديارهم" ، ٢٤ اذار ٢٠١٨.

[66] منظمة حقوقية، تقرير غير منشور اطّلع الباحث على نسخته النهائية في أواخر نيسان ٢٠١٩.

[67] الجزيرة، "عفرين.. مدينة سورية تطالب تركيا بتطهيرها"، بلا تاريخ . http://bit.ly/31eMLAz. أجمع الناشطون والأهالي الذين أجريت معهم المقابلات على العدد نفسه.

[68] مقابلة مع عضو في هيئة مهجّري الغوطة الشرقية، في ٦حزيران ٢٠١٩.

[69] مقابلة مع عضو في هيئة مهجري دوما، مصدر سابق. ومقابلة مع ناشط إعلامي من ريف حمص الشمالي، في ٨ أيار ٢٠١٩.

أواخر أيار ٢٠١٩. تُضاف إلى ذلك الإحصاء ٢٦٠٠ عائلة نزحت لغاية أيار ٢٠١٩ بسبب المعارك في ريف حماة الشمالي. هذا ونقل فصيل السلطان مراد أُسَر مقاتليه في "درع الفرات" إلى ناحية شران التي يسيطر عليها، والتي نُقِلت إليها أيضاً حوالى ٦٠٠ عائلة نازحة من مخيم البل شرق أعزاز، فيما تُقدَّر الأُسَر التركمانية النازحة بنحو ٦٠٠ أسرة.

وطالت السياسات التركية مهجّري الغوطة، وحمص، ودير الزور، وغيرها. فحلّت تركيا، في ١٧ أيار ٢٠١٩، هيئات المهجّرين [70] التي كانت تعطي أوراقاً ثبوتيةً وسندات إقامة للمهجّرين بهدف الحفاظ على قيودهم الأصلية، وأجبرت هؤلاء على استخراج هويّات من مجلس عفرين، ما اعتبروه خطوةً لتوطينهم نهائياً في المنطقة، وسلخهم عن ديارهم، وإلغاء حقّهم في العودة مستقبلاً.

الجزء الرابع: تغيّر النظام الإقتصادي

تراجع دور عفرين الاقتصادي بعد السيطرة التركية عليها، ورُبِط النشاط الاقتصادي فيها بقادة الفصائل أو شبكاتهم. فتوقّف عن العمل عددٌ كبيرٌ من المنشآت الصناعية الصغيرة، والورش، والمهن التي افتتحها المهجّرون إليها من حلب، ولا سيما الأرمن والمسيحيون منهم. كما تجنّبت تركيا القيام بعملية تنمية، وسمحت للتجار الأتراك بالبحث عن سوق تصريفٍ لموادهم.

تقييد الإنتاج الزراعي والصناعي

تشكّل الزراعة مصدر الرزق الأساسي في عفرين، إذ كان ٧٥ في المئة من سكانها يعملون فيها قبل العام ٢٠١١[71]. وتشتهر عفرين من بين المناطق السورية بملايين أشجار الزيتون[72]، علماً أن الزيت العفريني كان يُهرَّب إلى تركيا من خلال شبكات محلية وتركية، حتى سيطرة الوحدات الكردية، وبناء الجدار التركي مع الحدود السورية[73]. وقد تعرّض زيت الزيتون إلى حملة نهب منظّمة من قبل فصائل الجيش الوطني، ونُقِل وبيع في الأسواق التركية بقيمة ٧٠ مليون يورو تقريباً[74].

وسرعان ما فرضت المجالس المحلية على المزارعين، عقب السيطرة التركية، الحصول على موافقتها لقطف محاصيلهم، فارضةً على هذه الأخيرة ضريبةً جديدةً نسبتها حوالى ١٠ في المئة. وقد أجبرت الفصائل العسكرية المزارعين على التنازل عند حواجزها عن حصّةٍ من الزيتون وأخرى من الزيت بعد عصره، كما فرضت رسوماً ماليةً على المزارعين المتوجّهين إلى أراضيهم، ما دفع بعضهم إلى الامتناع عن قطف مواسمهم[75].

---

[70] جسر، "قرار تركي يقضي بإغلاق مكاتب المهجرين بمنطقة عفرين"، ١٧ أيار ٢٠١٩، http://bit.ly/2K0UOLE

[71] تقرير وحدة تنسيق الدعم، مصدر سابق.

[72] بي بي سي عربي، "الحرب في سوريا: زيتون عفرين تحوّل إلى "مصدر دخل" للجماعات المسلحة"، ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٩، https://bbc.in/2JYKuUt

[73] بدأت تركيا ببناء جدار إسمنتي في آب ٢٠١٥، لمنع تدفّق اللاجئين، والحؤول دون عبور عناصر تنظيم الدولة الإسلامية إلى الأراضي التركية، وضبط شبكات التهريب. وبُني الجدار بطول ٧١١ كلم في مناطق إدلب، وعفرين، وريف حلب الشمالي، وأجزاء من محافظتَي الرقة والحسكة.

[74] "تركيا مُتَّهمة بنهب زيت الزيتون من سوريا لبيعه في الاتحاد الأوروبي"، *ذا تلغراف*، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٩، http://bit.ly/2QO9Vsy

[75] مقابلة مع "أبو عدنان"، أحد مالكي أشجار الزيتون في شيخ الحديد الخاضعة لسيطرة فصيل السلطان سليمان شاه، الذين امتنعوا عن قطف زيتونهم، في ١٨ أيار ٢٠١٩.

وعانى مزارعون آخرون من استيلاء فصائل الجيش الوطني على بساتينهم بسبب تهمة انتمائهم إلى وحدات حماية الشعب الكردية. كذلك فُرِضَت على أصحاب البساتين المسافرين أو المهجّرين ضريبةٌ نسبتها ٢٠ في المئة من المحصول، حتى يتمكّن أقرباؤهم من الحصول على موافقة المجلس المحلي على القطاف. فبقيت أراضي الزيتون التي لم يتمكّن مالكوها المهجّرون من توكيل أقربائهم في جني موسمها، تحت سلطة الفصائل العسكرية، ما دفع قيادة أركان الجيش الوطني إلى الإيعاز إلى الفصائل بتسليمها إلى المجالس المحلية[76] لجني محاصيلها، وحل أمورها العالقة مع مالكيها أو أقربائهم. وقد جاءت هذه الخطوة للتقليل من حدّة الانتقادات للفصائل، لكنّها في الواقع كانت خطةً تركيةً لتمويل المجالس المحلية من محصول الزيتون. بيد أن قسماً كبيراً من الفصائل رفض تسليم البساتين للمجالس، بل عمد إلى قطف محصول الزيتون بقوة السلاح[77]، مُشغّلاً المهجّرين الباحثين عن قوت يومهم في القطاف.

هذا وقام الجيش التركي بجرف بعض الحقول إما لتوسيع المعسكرات والمقرّات التابعة له وللفصائل العسكرية، وإما بذريعة وجود مستودعات أسلحة، واختباء خلايا وحدات حماية الشعب فيها، خصوصاً في المناطق المحاذية للغابات في راجو شمال عفرين.

أما الصناعات في منطقة عفرين فتركّزت بمعظمها على الزيتون، حيث قُدّر عدد معاصر الزيتون بـ١٨٦ معصرةً قبل العام ٢٠١١[78]، إضافةً إلى ١٢ معمل صابون التي تنتج هذا الأخير من زيت البيرين أي بقايا الزيتون، ومعامل البيرين المُعَدّ للتدفئة، وعددها ١٧ معملاً.

ناهيك عن ذلك، استولت الفصائل على بعض معاصر الزيتون أو سرقت معدّاتها، عقب السيطرة التركية، فاضطرّ أصحابها إلى دفع مبالغ ماليةٍ طائلةٍ أحياناً لاستعادتها، وقد أُعيد تشغيلها في شتاء ٢٠١٨. الأمر نفسه انطبق على معامل البيرين، وأكياس النايلون، وأنابيب الري، والتنك، ومصانع المخلّلات والمربّى، والمطاعم السياحية في كفر جنة وميدانكي والباسوطة.

شراكات جديدة

فرض واقع الحال على التجار والصناعيين في عفرين السعي إلى ضمان مصالحهم عبر إقامة نوعٍ من الشراكة مع الفصائل، ولا سيما في معامل الصابون والبيرين، ومعاصر زيت الزيتون. فيتولّى الفصيل حماية المنشأة التابعة للشريك الجديد بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، مانعاً باقي الفصائل من محاولة ابتزازها أو سلبها، وذلك مقابل حصةٍ شهريةٍ من الأرباح أو مبلغٍ مُتّفَقٍ عليه[79]. وتُعَدّ شركة كيفو المثال الأبرز على تلك الشراكات[80]. أما المعامل التي رفض أصحابها دفع الإتاوات، فبقيت مغلقةً أو تعرّضت يومياً لابتزاز فصائل المنطقة.

لم تقتصر الشراكات على التجار الأكراد، بل شملت أيضاً التجار المهجّرين إلى عفرين من باقي المناطق. فبرزت طبقةٌ جديدةٌ من التجار، خصوصاً في مجال الأدوات المنزلية ومواد البناء، هم على ارتباطٍ بقادة الفصائل

[76] رؤى يحيى، "عفرين.. مسؤولية الزيتون على عاتق المجالس المحلية"، *عنب بلدي*، ٢٠ أيلول ٢٠١٨، http://bit.ly/2MsLFh5
[77] بي بي سي عربي، "الحرب في سوريا"، ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٩، https://bbc.in/2JYKuUt
[78] تقرير وحدة تنسيق الدعم، منطقة عفرين، تقرير حالة، الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كانون الثاني ٢٠١٩.
[79] مقابلة مع مالك أحد المعامل الذي قال إن معظم أصحاب المعامل والمنشآت يدفعون إتاوات لضمان أمنهم، واستمرار عملهم. مقابلة عبر تطبيق فايسبوك مسنجر، ٤ أيار ٢٠١٩.
[80] شركة كيفو لصناعة الفحم والصابون هي أكبر شركة لإنتاج الصابون في عفرين. صاحبها هو الصناعي جنكيز كيفو.

لا بتركيا، وقد استطاعوا بناء شراكاتٍ مع هؤلاء القادة لزيادة رأس المال وضمان الحماية الأمنية. في المقابل، تحمّس قادة الفصائل لتشغيل أموالهم مع التجار والصناعيين والصرّافين، وفتح استثمارات جديدة، يساعدهم في ذلك أن أموالهم مضمونة كونهم سلطة الأمر الواقع في المنطقة. صحيح أن الشراكات لا تزال غير ظاهرة، إلا أنها من المرجح أن تتوسّع، وتتّخذ شكلاً أكثر وضوحاً مع افتتاح معبر جنديرس.

الواقع أن تركيا كانت أنشأت معبر جنديرس بهدف انساني، ولكن يبدو أن ثمة رغبةً في استخدامه لتسهيل حركة التجارة عبره إلى سوريا، ما من شأنه استقطاب التجار السوريين، وبالتالي نقل الحركة من سرمدا والدانا إلى جنديرس، نظراً إلى قربها من إدلب ومدينة عفرين. وسيشكّل المعبر نقطة دخول البضائع التركية إلى النظام، في حال أُعيد تشغيل طرق الترانزيت السورية، أو الخطّ البرّي إلى دول الخليج عبر مناطق سيطرة النظام.

إنشاء غرفة تجارة وصناعة

تشجّع تركيا مستثمريها على العمل داخل سوريا، على غرار شركات البناء في مدينة الباب، والاستثمار في قطاع الطاقة الكهربائية. وترغب أنقرة في فتح سوق عفرين أمام أعضاء غرفة التجارة والصناعة التركية، ولا سيما في قطاع البناء نظراً إلى الطلب الكبير على المنازل مع ازدياد المهجّرين إلى عفرين.

لهذه الغاية، دعمت أنقرة تشكيل غرفة تجارةٍ وصناعةٍ تابعةٍ للمجلس المحلي في عفرين، في 11 شباط ٢٠١٩، برئاسة التركماني عبد الناصر حسو المُقرَّب منها. وقد أعلن المجلس تلقّي طلبات الانضمام بشرط أن يكون الاستثمار محصوراً في منطقة عفرين، ويكون للمستثمر حساب في أحد المصارف التركية أو مؤسسة البريد التركية (*PTT*)، على أن تُمنَح أذونات الدخول والخروج من معبر جنديرس فور افتتاحه رسمياً[81]. ضمّت الغرفة في نهاية حزيران، ٢١٦ عضواً أغلبهم من التجار العرب والتركمان الوافدين إلى عفرين والمقيمين فيها حديثاً، مع العلم أن معظم المُسجَّلين من طبقة التجار الصغيرة، ولا ينتمي أحدٌ منهم إلى طبقة التجار المعروفين أو المستثمرين الكبار[82].

فضلاً عن ذلك، شجّعت ولاية هاتاي عقد مؤتمر رجال أعمال عفرين لغرفتَي التجارة والصناعة في كلّ من عفرين وهاتاي التركية، في ٢٩ نيسان ٢٠١٩، تحت عنوان "معاً للعمل على بناء سوريا المستقبل"، سعياً إلى رفع التبادل التجاري عبر معبر جنديرس إلى ١٠٠ مليون دولار سنوياً خلال المرحلة المقبلة[83].

وعلى غرار المعابر في منطقة "درع الفرات"، تجني تركيا ضرائب معبر جنديرس الجديد في عفرين بالدولار الأميركي على غرار باقي المعابر وتبلغ ضرائب المعابر حوالي مليونين دولار شهرياً، وتدفع رواتب العاملين في تلك المناطق بالليرة التركية، ما يشكّل دعماً ولو محدوداً لهذه الأخيرة. كذلك فتحت أنقرة فرعاً لمؤسسة البريد التركية في عفرين لضبط الحوالات المالية، حيث تسلّم المؤسسة الحوالات بالليرة التركية، وإن كانت مُرسَلة بالقطع الأجنبي، ما يساهم في ضخّ العملة الصعبة في الخزينة التركية. ويشمل الدعم التركي المالي أيضاً جوانب

[81] المجلس المحلي في عفرين، "ستبدأ غرفة الصناعة والتجارة في عفرين بتسجيل الإخوة الصناعيين والتجار في الغرفة اعتباراً من يوم الاثنين ٢٤ شباط ٢٠١٩"، فايسبوك، ٢٠ شباط ٢٠١٩، http://bit.ly/2Z31tZg

[82] مقابلة مع أحد أعضاء غرفة تجارة وصناعة عفرين، في مدينة ريحانلي التركية، في ٨ آيار ٢٠١٩.

[83] كيزيل إلما، "هذا ماجاء في ملتقى رجال أعمال عفرين بالمستثمرين الأتراك بولاية هاطاي التركية"، *وكالة الفرات للأنباء*، ٣٠ نيسان ٢٠١٩، http://bit.ly/2WqlgoR

مثل قوات الشـرطة، والمسـتشـفيات، والتعليم، والإغاثة، لكن من غير الواضـح ما إذا كانت أنقرة تنفق على تلك القطاعات من واردات المعابر، أو تتلقّى مساندةً من قطر.

فضـلاً عن ذلك، تشـجّع أنقرة المستثمرين الأتراك على الاستثمار التجاري عبر فتح سـوقٍ جديدةٍ أمامهم، بعد أن كانت عفرين تعتمد أسـاسـاً على سـوق النظام في حلب. فتركيا كانت حُرمت من سـوق عفرين لسـنواتٍ بسـبب سيطرة وحدات حماية الشعب.

لم يشجّع الوضع الأمني غير المستقرّ على تحوّل عفرين إلى منطقةٍ مُستقطِبةٍ للصناعيين الكبار حتى اليوم، وهذا ما حال دون تأسـيس تركيا مناطق صـناعية كما فعلت في أعزاز والباب. بيد أن أنقرة تسـهم نسـبياً بإعادة تأهيل البنى التحتية، على غرار سدّ ميدانكي الذي يزوّد مدينة عفرين ومناطق عدّة مجاورة لها بمياه الشفة، والذي كان تعرّض لبعض التخريب منذ بدء العملية العسكرية في كانون الثاني 2018. هذا وأصلحت تركيا عدداً من الطرق الرئيسة المتضرّرة، خصوصاً طريقا الباسوطة – عفرين وجنديرس – عفرين.

ولا تبدو أنقرة مهتمّةً إطلاقاً بإعادة تشـغيل المنشـآت الصـناعية التي توقّفت عن العمل أو تضـرّرت جزئياً بعد العملية العسـكرية، فما كان من مالكيها إلا أن عقدوا اتفاقيات حماية (أتاوات) مع الفصـائل. الواقع أن تركيا تريد إلغاء اقتصـاد عفرين ما قبل العام ٢٠١٨، وبناء شـراكاتٍ جديدةً تحت سـيطرتها، يكون التجار الأتراك عمادها، فتصبح عفرين سوق تصريفٍ من دون أي تنمية اقتصادية، تسعى أنقرة إلى الحدّ من قدراتها الإنتاجية، ولا سيما في قطاع الزيتون.

وتبقى اقتصـادات الحرب من سـرقة، ونهب أراض، وإتاوات، وخطف مقابل فدية، محصـورةً بقادة الفصـائل وشـبكاتهم. هؤلاء هم أيضـاً تحت السـيطرة التركية الكاملة، وإغفال العين عنهم من قبل القوات التركية هو زيادة في تورّطهم، وبالتالي ارتهانهم وتحولّهم الى مرتزقة.

خاتمة

نجحت تركيا في السيطرة على عفرين إلى حدّ كبير خلال عام بعد تدخّلها العسكري، وانتهجت سياسة صارمةً مُحدَّدة المعالم في المنطقة، وذلك عبر مسارات عدّة، أهمّها المسار الأمني الذي تحاول ضبطه عن طريق تقوية الشرطة العسكرية التابعة لها لتكون رقيباً على الفصائل كافة، وعبر شرطةٍ مدنيةٍ تضبط وضع المدنيين. وقد أبعدت أنقرة الوحدات الكردية، وطوّعت فصائل الجيش الوطني، ولم يبقَ مَن يتجرّأ على مخالفتها هناك.

كما أنها فرضت تغييراً ديمغرافياً هادئاً عبر إحلال سكانٍ عربٍ جددٍ من المهجّرين والنازحين محلّ الأكراد المهجّرين، وتحكّمت بالمجالس المحلية وعملية التغيير فيها، من خلال التمثيل غير العادل للمكوّنات العرقية والدينية في المنطقة. وإذ تنتهج تركيا سياسةً اقتصاديةً هدفها ربط المنطقة مباشرةً بالمستثمرين الأتراك، يُتوقَّع أن تبرز شركاتٌ تركيةٌ كبرى في عفرين قريباً، وإن لم يجرِ حتى اللحظة توقيع عقودٍ مع أنقرة أو المجالس المحلية، خصوصاً أن المشاورات لا تزال أوّليةً بعد مؤتمر رجال أعمال عفرين. هذا وعيّنت تركيا أكراداً موالين لها في مناصب الإدارات المدنية والعسكرية، وعمدت إلى تقديم الدعم الإنساني والإغاثي الكبير، إضافةً إلى حفظ المنطقة أمنياً، والحرص على عدم تعرّضها للقصف استناداً إلى التفاهم الروسي التركي. وتعمل تركيا على بلورة سياسة تتريك للمنطقة سريعة ولكن هادئة، بهدف ربطها بها على المدى المتوسط، آخذةً بعين الاعتبار كل الاحتمالات لمستقبل سوريا، فإن اتّجهت سوريا نحو التقسيم، تكون أنقرة قد أخذت حصّتها مسبقاً. كذلك تعمل تركيا على ضمان نفوذٍ كبيرٍ لها داخل سوريا في مرحلة ما بعد الحلّ السياسي. أما دورها في عفرين فيبقى رهن علاقتها بموسكو التي أصبحت هي التحدّي الوحيد في وجه تركيا بعد تمكّنها من ضبط المسارات كافة في عفرين.

تقرير مشروع بحثي
١٠ تموز ٢٠١٩